"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"

للفصل الرابع من سنة 2019 (Q4 - 2019)

المشهد الاقتصادي ينقلب في تشرين الأول

تميّـزت التغيّـرات التى شهدها الفصل الأخير لسنة 2019 بأنها لم تكن مألوفة ولم يكن لها مثيل على الساحة اللبنانية، لا إقتصادياً ولا مالياً ولا نقدياً ولا سياسياً ولا حتى إجتماعياً.

بعد أسبوع واحد من التوقّـف الرمزي عن العمل الذي كانت جمعية تجار بيروت قد دعت إليه في 10/10 للإعتراض على ما آلت إليه الأوضاع الإقتصادية في البلاد والقرارات الضريبية الجديدة، والذي شهد وقوف أكثر من 100,000 أمام أماكن عملهم ومتاجرهم في كافة أنحاء لبنان،

نزلت جموع كبيرة من الشعب اللبناني الى الشارع للتعبير عن رفضها للتدابير الجديدة التى كانت الحكومة تنوي الشروع بها، الأمر الذي أدّى الى إستقالة حكومة سعد الحريري والبحث عن شخصية جديدة لتشكيل حكومة جديدة.

وتزامن هذا الحراك مع أوضاع نقدية ومصرفية ضاغطة، حيث شهدت المصارف حركة سحوبات نقدية كثيفة مما إضطرها إلى تنظيم عملية السحب النقدي، خصوصاً في ظل الطلب الكبير على الدولار الأميركي وغيره من العملات الأجنبية، وتكاثرت موجة تخزين العملة في المنازل، وامتنع الجميع من أي إنفاق سوى للضروريات.

وبالطبع، تراجعت الحركة الإستهلاكية في معظم القطاعات التجارية، خاصة في النصف الثاني من هذا الفصل، وكان التقنين في المصروف أشد، وتركّـزت المشتريات على السلع المعيشية اليومية، ليس إلّا ...

ادّى هذا الإنكماش الحاد في الإستهلاك الى إستسلام عدد لا يستهان به من التجار والمؤسسات وإتخاذ قرار إقفال متاجرهم ومؤسساتهم، عندما لم يجدوا سبيلاً غير الإقفال لوقف النزيف المالي الذي كانوا يصمدون في وجهه منذ فترة ليست بقصيرة.

وأهم تداعيات هذه الإقفالات كان بالطبع تسريح الموظفين الذين باتوا دون مدخول، وقد بلغ عددهم – وفقاً لدراسة قامت بها مجموعة INFOPRO في آخر السنة وبداية 2020 عتبة الـ 220,000 شخص.

ذلك بالطبع علاوة على المحال والمؤسسات التى ما زالت صامدة، إنما إضطرّت مرغمة الى تخفيض مرتّـبات موظّفيها في الوقت الحاضر و/أو تخفيض ساعات العمل.

والنتيجة واحدة، ألا وهي التدنّـي الحاد في القدرة الشرائية لدى الأسر اللبنانية، في الوقت الذي كان مؤشر غلاء المعيشة يسجّـل هو الآخر تسارعاً كبيراً في الإرتفاع.

ومن الملفت أن معدّل التضخّـم ما بين الفصل الرابع لسنة 2018 والفصل الرابع لسنة 2019 سجّـل إرتفاعاً ليبلغ نسبة + 6.96 % وفقاً للأرقام الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، وذلك يشير الى الاتجاه التصاعدي الذي يسلكه مستوى غلاء المعيشة بالتزامن مع التدنّـي الملحوظ في القدرة الشرائية.

ولو نظرنا الى معدّل التضخّـم في كل قطاع على حدى، نلحظ بعض النسب المرتفعة جداً ما بين الفصل الرابع لسنة 2018 والفصل الرابع لسنة 2019، على النحو التالي:

+ 26.75 % في المشروبات الروحية والتبغ
+ 17.96 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
+ 17.36 % في قطاع الألبسة والأحذية،
+ 14.15 % في قطاع النقل،
+ 11.53 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة،

وحتى في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية حيث تمّ تسجيل نسبة تضخّـم وسطية بلغت + 9.77 %.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013	- % 0.71
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014	- % 3.38
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014	- % 3.37
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- % 4.67

الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- % 3.40
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- % 3.57
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- % 0.98
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	+ % 1.03
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	+ % 3.14
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ % 5.12
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ % 3.48
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ % 4.15
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ % 5.01
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	+ % **5.35**
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ % 7.61
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ % 6.53
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	+ % 3.98
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ % 4.08
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ % 1.69
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ % 1.09
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	**+ % 6.96**
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- % 1.49
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- % 0.98
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- % 1.12
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- % 1.18
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	- % 0.16
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	- % 1.15
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ % 1.54
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ % 0.82
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ % 1.93
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ % 0.74
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	- % 0.04
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ % 1.47
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ % 2.78
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	- % 1.06
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ % 2.10
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ % 0.45
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ % 0.32
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ % 1.16
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	- % 0.25
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	- % 0.14
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	**+ % 5.99**

عليه، أظهرت النتائج المجمّعة لأرقام أعمال قطاعات تجارة التجزئة إنخفاضاً حقيقياً شديداً في الفصل الرابع لسنة 2019 بالمقارنة مع النتائج المجمّعة للفصل الرابع للسنة السابقة (أي بعد التثقيل بنسبة مؤشر غلاء المعيشة لهذه الفترة) بنسبة بلغت - 27.38 % مقابل - 6.18 % للفصل السابق له.

وبعد إستثناء قطاع المحروقات (الذي شهد إنخفاضاً في الكميات يناهز – 2.63 % بالمقارنة مع مستويات الفصل الرابع لسنة 2018)، يتبيّـن أن التراجع الحقيقي في أرقام الأعمال المجمّـعة لقطاعات تجارة التجزئة بلغ نسبة – 33.59 % بالمقارنة مع مستوى أرقام أعمالها المجمّـع خلال الفصل الرابع من السنة الماضية (أيضاً دون قطاع المحروقات) مقابل – 7.19 % للفصل السابق له.

نسبة التغيير السنوية ما بين الفصل الرابع من 2018 و الفصل الرابع من 2019			
	الفصل الرابع من 2018	الفصل الرابع من 2019	
التغيير الإسمي (Nominal Variation) بما فيه قطاع المحروقات	100.00	78.40	
التغيير الإسمي (Nominal Variation) بدون قطاع المحروقات	100.00	71.86	
تضخم الأسعار بين شهري كانون الأول 2018 و كانون الأول 2019 وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي		% 6.96 -	
التغيير الحقيقي (Real Variation) بما فيه قطاع المحروقات	100.00	72.95	% 27.05 -
التغيير الحقيقي (Real Variation) بدون قطاع المحروقات	100.00	66.85	% 33.15 -

* إدارة الإحصاء المركزي – مؤشر غلاء المعيشة – كانون الأول / ديسمبر 2019

إن الأرقام المبيّـنة أعلاه تبيّـن بوضوح التدهور الكبير في الحركة الإستهلاكية، حيث أن العوامل السلبية التى كانت قائمةً ومكبّـلةً للنشاط التجاري تضافرت مع العوامل الحديثة التى إستجدّت على الساحة اللبنانية، ومن أبرزها التحرّكات الشعبية الإحتجاجية وإقفال الطرق والضغوط النقدية والمصرفية. الأمر الذى ضيّـق بشكل كبير على كافة منافذ الحركة التجارية والإستهلاكية بشكل خاص والإقتصادية بالطبع بشكل عام. ذلك طبعاً الى جانب الإقبال الإضطراري لكثير من المحلات ومنافذ البيع والمؤسسات بحكم أحوال الشوارع والطرق وصعوبة التنقل بين المناطق الى تعليق العمل.

وفي إنتظار تبلور الأحوال وتوضّـح الرؤية، وبالنظر الى أرقام الفصل الرابع من هذه السنة بالتفصيل، يتمّ الملاحظة بأن أرقام أعمال تجارة التجزئة خلال هذا الفصل شهدت تدهوراً ملحوظاً ومقلقاً جداً في معظم القطاعات.

عليه، فإن أرقام الأعمال الحقيقية (أي بعد التثقيل بنسبة مؤشر غلاء المعيشة الخاص بكل قطاع لهذه الفترة) في أبرز القطاعات إستمرّت بالتراجع إنما بوتيرة أسرع خلال الفصل الرابع من هذه السنة، بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة (الى جانب المحروقات - 2.63 % من حيث الكميات) هي:

- الهواتف الخلوية (- 77.10 % مقابل - 41.24 %)
- السلع والأدوات الرياضية (- 72.57 % مقابل - 3.72 %)
- أدوات التزيين (- 63.90 % مقابل – 3.27 %)
- الأجهزة المنزلية الكهربائية (- 59.25 % مقابل - 12.16 %)
- التحف الفنية (- 58.98 % مقابل - 6.54 %)
- التجهيزات المنزلية (- 55.60 % مقابل - 5.88 %)
- الملبوسات (- 52.80 % مقابل - 13.36 %)
- الأحذية والسلع الجلدية (- 52.07 % مقابل - 23.92 %)
- المجمّـعات التجارية (- 48.72 % - مقابل - 11.21 %)
- المشروبات الروحية (- 45.89 % مقابل - 3.97 %)
- معارض السيارات (- 44.03 % مقابل - 1.01 %)
- اللعب والألعاب (- 41.51 % مقابل - 19.77 %)
- السلع البصرية والسمعية (- 40.87 % مقابل - 4.57 %)
- الآلات الموسيقية (- 38.07 % مقابل - 6.83 %)

- العطور ومستحضرات التجميل (- 34.89 % مقابل + 0.18 %)
- الأجهزة الطبية (- 34.16 % مقابل - 0.03 %)
- الساعات والمجوهرات (- 33.41 % مقابل - 8.69 %)
- منتجات المخابز والحلويات (- 23.90 % مقابل + 4.43 %)
- السلع الصيدلانية (- 23.90 % مقابل - 8.51 %)
- الأثاث والمفروشات (- 20.88 % مقابل - 42.57 %)
- منتجات التبغ (- 18.62 % مقابل + 12.86 %)
- المطاعم والسناك بار (- 17.80 % مقابل + 0.28 %)
- معدّات البناء والهندسة (- 16.69 % مقابل - 16.41 %)
- الكتب، والصحف والمجلات، والأدوات المكتبية والقرطاسية (- 10.84 % مقابل + 11.14 %)
- السوبرماركت والمواد الغذائية (- 8.37 % مقابل – 4.19 %)

والملفت أنه لم يكن هنالك قطاعاً واحداً يسجّـل تحسّـناً، ولو طفيفاً، في أرقام أعماله، خلال هذا الفصل.

من جهة أخرى، إرتفع أيضاً مؤشر غلاء المعيشة ما بين الفصلين الثالث والرابع لسنة 2019 بشكل ملحوظ مسجّـلاً إرتفاعاً بنسبة + 5.99 % (أي إرتفاع ملموس في الأسعار)، وأشارت أرقام أعمال القطاعات المختلفة للفصل الرابع من 2019 الى تدهور أرقام الأعمال في كافة القطاعات وذلك بالطبع نتيجة لكل العوامل التى تمّ ذكرها، والتى تسبّـبت كما نلحظ بهذا الهبوط الفجائي والحاد في الحركة الإستهلاكية من فصل الى فصل، ولم تشفع العوامل الموسمية من أعياد ونهاية السنة هذه المرّة بالتجار حيث كان وقع مستجدّات الأرض أقوى بكثير، الى حدّ شبه شلل في الأسواق.

وعليه، جاءت النتائج المجمّـعة لكافة قطاعات تجارة التجزئة (ما عدا قطاع المواد الغذائية) لتسجّـل – مقارنة بمبيعات الفصل الثالث، تراجعاً حقيقياً غير مسبوقاً في أرقام الأعمال المجمّـعة كانت نسبته – 28.14 % بعد إستثناء قطاع المحروقات (الذي شهد هو الآخر هبوطاً ملحوظاً أيضاً في الكميات المباعة بلغ – 18.28 % لهذه الفترة).

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- أدوات التزيين (- 61.71 %)
- الهواتف الخلوية (- 50.24 %)
- الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (- 50.15 %)
- الملبوسات (- 45.63 %)
- السلع والأدوات الرياضية (- 43.39 %)
- السلع البصرية والسمعية (- 41.04 %)
- التبغ ومنتجاته (- 37.25 %)
- الأحذية والسلع الجلدية (- 35.95 %)
- المجمّـعات التجارية (- 35.25 %)
- المطاعم والسناك بار (- 34.57 %)
- المخابز والحلويات (- 34.44 %)
- العطور ومستحضرات التجميل (- 33.75%)
- معارض السيارات (- 32.51 %)
- اللعب والألعاب (- 26.76 %)
- الساعات والمجوهرات (- 24.44 %)
- الأثاث والمفروشات (- 21.68 %)
- المشروبات الروحية (- 21.37 %)
- معدّات البناء (- 19.32 %)

← الكتب، والصحف والمجلات (- 17.21 %)

← السلع الصيدلانية (- 8.56 %)

أما القطاع الوحيد الذي شهد تحسّناً حقيقياً (ولو متواضعاً جداً)، فكان قطاع السوبرماركت والمواد الغذائية (+ 1.55 %)

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الرابع من سنة 2019، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 5.99 %،

نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" هو: **33.96** للفصل الرابع من سنة 2019 مقابل 45.04 في الفصل الثالث من هذه السنة.

م"مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من 2019

(Base 100 : Q4 - 2011)

	2011	2012				2013				2014			
	Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14
Nominal Index - w/out inflation	100	95.77	100.6	108.5	112.7	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.3	55.22	57.57
Real Index - w/ inflation	100	94.24	101.7	99.97	102.9	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42
CPI	-	-	-	-	-	99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29
		2015				2016				2017			
		Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17
Nominal Index - w/out inflation		51.51	51.94	52.77	52.91	46.27	46.79	51.49	53.86	47.51	46.76	52.00	53.17
Real Index - w/ inflation		52.78	53.82	55.32	55.36	49.15	48.93	53.41	54.78	47.97	45.57	49.93	49.64
CPI		98.32	97.22	96.07	95.92	94.81	96.27	97.06	98.93	99.66	99.61	101.08	103.89
		2018				2019							
		Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19				
Nominal Index - w/out inflation		49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76				
Real Index - w/ inflation		46.31	45.71	48.17	49.68	44.24	44.14	45.04	33.96				
CPI		104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54				

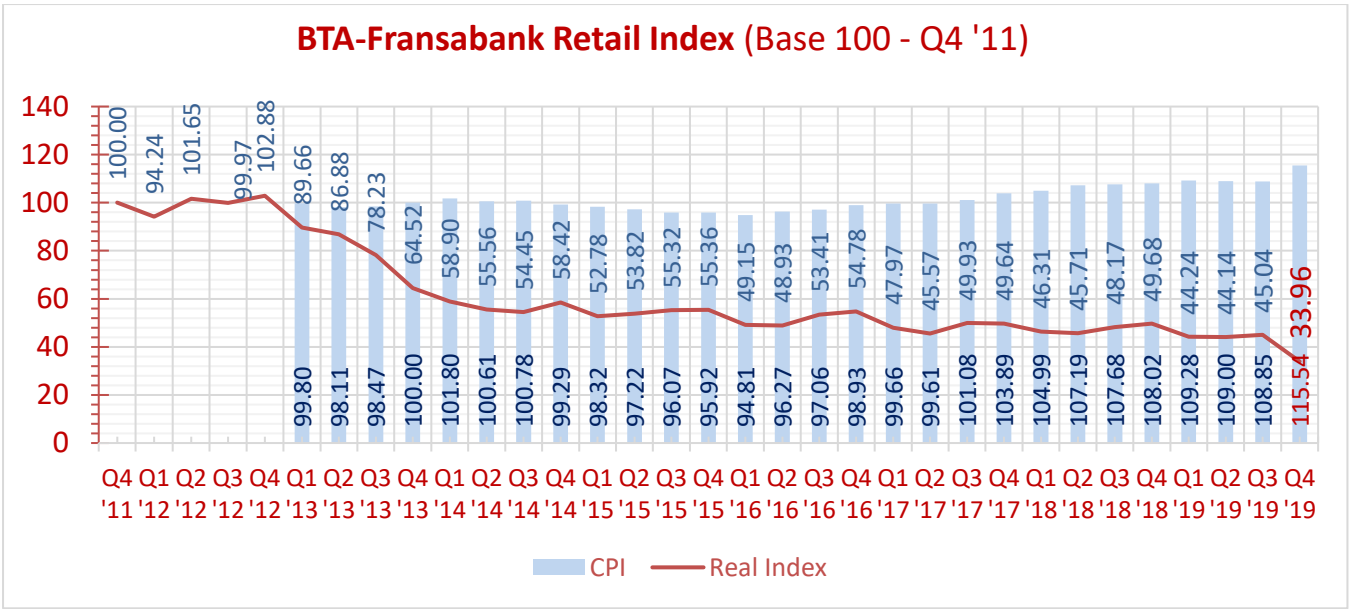

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من سنة 2019 جاء ليشير الى تدهور غير مسبوق، مردّه طبعاً الأحوال السياسية والإقتصادية التى بدأت تسود في البلاد خلال الفصل الأخير.

التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية:

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتّبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification